

مسوغات الابتداء بالنكرة
في
القرآن الكريم

م . م : سرى طاهر الجبوري

جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية

٢٠١٠م

١٤٣١هـ

Getting Started Balnkerp justification in the Koran

Praise be to Allah, and prayers and peace be upon the Chief of the Messengers (Muhammad), and his family and companions, and followed them in truth until the Day of Judgement.

After:

This research deals with subject of the Arabic language, namely, ((grounds Getting Started Balnkerp in the Koran)), and I chose this topic to be discussed for the studies; what he found important in the study of these grounds, especially in the Holy Quran which is the source language and the main source,

Can be summarized the most important results and the fruits of this study to justify Getting Started Balnkerp in the Qur'an as follows: different approach Grammarians in the definition of to begin, some of them look at the formal side and the necessity of making the Debutante first to speak, this is the first team, while the owners for the latter they regard Debutante is of interest, regardless of its position. Also, if the meaning of Getting Started Grammar, realizes the mind is not physical, the Debutante is the operative word is this is a verbal or audio is verbally reading. The origin of Debutante to come to know it is doomed, and a ruling on something is not only having knowledge of, and being a palm to it; that cross into the unknown no benefit to him he should be known identifier; but may come Debutante hate and so in situations of special and these positions are grounds justifying the advent Debutante nobody provided for interest. The difference in the number of grammarians such grounds, Some eyeballs

breach, including Multiplicative excessive Valenhap who ate more of these positions but they explained it a detailed explanation of their understanding so as not to confuse the reader.

The majority of these grounds mentioned in the Koran; But there are some not mentioned in the Koran we have proven in advance.

Is the most important findings in my studies this hoping to God acceptance of the Well hoping satisfaction first, Reza Al-II, and I can not say that what we have reached is the correct specific, what is thrown at him is trying to get the right thing only, he is a what appeared to me and Artoith although I have managed to thank God and thanks, but I had made a mistake and lost the right thing, ask God to accept Osrati, and forgives Hvwati he is All-Hearing, pray.

The last prayer is praise to Allah, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the Messengers.

Researcher

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين (محمد) ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
أما بعد :

فهذا بحث يتناول موضوعاً من موضوعات اللغة العربية ، ألا وهو ((مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم)) ، واخترت هذا الموضوع ليكون بحثاً لدراستي ؛ لما وجدت من أهمية في دراسة هذه المسوغات ولاسيما في القرآن الكريم الذي هو منبع اللغة ومصدرها الأول ، فمن المعروف أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأنه المسند إليه ، لذا وجب أن يكون معلوماً ، والخبر نكرة لأن نسبته من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، وكذا الخبر وجب تنكيهه ، فإذا اجتمع في موضع واحد معرفة ونكرة ، فالمعرفة هي المبتدأ ، والنكرة هي الخبر لما وضعنا سلفاً .

لكن قد يأتي المبتدأ نكرة وذلك في مواضع خاصة سوغت مجيأه ، بشرط حصول الفائدة . وهذا الموضوع هو الذي كان محور دراستي هذه ، فقد كان مجالاً للبحث والتنقيب عن أهم المواضع - المسوغات - التي تبيح أن يجيء المبتدأ نكرة ، فأردت الخوض في غماره لأبين هذه المسوغات - في كتاب الله الكريم - ما وسعني أن أبين ، فأسأل الله التوفيق والسداد في ذلك .

وقسمت الدراسة على أربعة مباحث تسبقها مقدمة ، وتليها خاتمة تضم أهم نتائج الدراسة .

تناولت في المبحث الأول : تعريف الابتداء في اللغة والاصطلاح ، وبينت الفرق بينهما في الموضوعين من خلال أقوال العلماء القدامى والمحدثين الذين قالوا في

(الابتداء) فأكثر من ذكر نصوصهم ؛ لأبين أن أكثر العلماء وقالوا بذلك فيما اطّلت عليه ، منهم من تطرق الى الجانب الشكلي ومنهم من جعله موضع اهتمام ، وبهذا بينت مرادهم في ذلك .

وقد تناولت في المبحث الثاني : خصائص المبتدأ والخبر والتي من أهمها أن يكون المبتدأ معرفة وهو الأصل في ذلك لأن للمعرفة معنى معيناً ، والخبر نكرة لأن نسبته من المبتدأ ، وكون الإسناد الى المجهول لا يفيد فاسند الى المعرفة وتطرق الى أهم الآراء التي قيلت في ذلك .

وتناولت في المبحث الثالث : آراء النحاة الذين تطرقوا الى موضوع الابتداء بالنكرة ، وبينت أهم الآراء التي قيلت في ذلك ، مشيرة الى أهم الشروط التي وضعها النحاة في الابتداء بالنكرة مع تطبيقاتها من القرآن الكريم ، وهذه هي الدراسة العملية من البحث فقد تناولت فيها أهم ما جاء به القرآن مسوغات في الابتداء بالنكرة فيه ، وبينت مواضعها ، إلا أن هناك بعض المسوغات التي ذكرها النحاة في شروطهم في الابتداء بالنكرة لم أجد لها شواهد في القرآن الكريم ، وقد أثبت ذلك في هذا البحث .

وقد توصلت في هذا البحث الى نتائج بينتها في ختامه ، وختمت الدراسة بقائمة من المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في دراستي هذه .

وأنا لا أجزم بان ما وصلت إليه هو الصواب بعينه ، فما رمته هو محاولة الوصول الى الصواب ليس إلا ، فإنما هو ما بدا لي وارتأيته وإن أكن قد وفقت فله الحمد والشكر ، وإن أكن قد أخطأت وجانب الصواب فأسأل الله أن يقبل عثرتي ، ويعفو عن هفواتي انه هو سميع مجيب الدعاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

الباحثة

المبحث الأول: الابتداء لغة واصطلاحاً

(١) الابتداء لغة:

ذكرت مصادر اللغة أن الجذر (بَدَأَ) يعني لغة ما يأتي:
قال صاحب الصحاح: ((بَدَأَ: بَدَأَتْ بِالشَّيْءِ بَدْءًا: ابْتَدَأَتْ بِهِ، بَدَأَتْ الشَّيْءَ: فَعَلْتَهُ ابْتِدَاءً: وَبَدَأَ اللهُ الخَلْقَ وَأَبْدَأَهُمْ بِمَعْنَى))^١.
(بَدَأَ) الباء والdal والهمزة من افتتاح الشيء، وفي أسماء الله تعالى: المَبْدِئُ والبَادِئُ. قال الله عز وجل: ((إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ))، وقال الله تعالى: ((كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ))^٢.

قال صاحب اللسان: ((بَدَأَ: فِي أَسْمَاءِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ (المَبْدِئُ): هُوَ الَّذِي أَنْشَأَ الْأَشْيَاءَ وَأَخْتَرَعَهَا ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَابِقٍ مِثَالِ. وَالبَدْءُ: فَعَلَ الشَّيْءَ أَوَّلًا))^٣.
مثل ذلك صاحب التاج إذ قال: ((بَدَأَ بِهِ: كَمَنَّعَ، يَبْدَأُ بَدْءًا (ابْتِدَاءً) هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَ(بَدَأَ الشَّيْءَ) فَعَلَهُ ابْتِدَاءً، أَيْ: قَدَمَهُ فِي الفِعْلِ))^٤.
ومما يؤيد معنى التقديم قولهم: ((لَكَ البَدِئَةُ) كسفينه، أَيْ: لَكَ أَنْ تَبْدَأَ قَبْلَ غَيْرِكَ فِي الرَّمِيِّ وَغَيْرِهِ))^٥.
وَبَدَأَ الشَّيْءَ وَبِهِ: فَعَلَهُ ابْتِدَاءً. وَابْتَدَأَ الشَّيْءَ وَبِهِ: بَدَأَ^٦.

^١ الصحاح: ٣٥/١.

^٢ ينظر: مقاييس اللغة: ٢١٢/١.

^٣ لسان العرب: ١٧٠/١.

^٤ تاج العروس: ٤٣/١.

^٥ المصدر السابق والصفحة نفسها.

^٦ ينظر: متن اللغة: ٢٥٠/١.

وَبَدَأَ بِهِ وَبَدَأَهُ يَبْدُوهُ بَدْءًا وَأَبْدَأَهُ وَابْتَدَأَهُ، وَبَدَتِ بِالشَّيْءِ بَدَأَتْ: ابْتَدَأَتْ،
وَأَبْدَأَتْ بِالْأَمْرِ بَدْءًا: ابْتَدَأَتْ بِهِ^١.

(٢) الابتداء اصطلاحاً:

سلك النحويون منهجين مختلفين في تعريف الابتداء، فمنهم من نظر الى الجانب الشكلي وهو وجوب أن يكون المبتدأ في أول الجملة، ومن القائلين بذلك ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وذلك بقوله: ((فالابتداء: هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أو الكلام لفظاً أو تقديراً، معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه))^٢، ونجد مثل هذا التعريف عند الشريف الجرجاني المتوفى عام (٨١٦هـ) إذ قال: الابتداء هو ((تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد، نحو (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) وهذا المعنى عامل فيهما، ويسمى الأول مبتدأً ومسنداً إليه ومحدثاً عنه، والثاني خبراً وحديثاً ومسنداً))^٣.

والناظر إلى هذا التعريف يجد أنه ينصب على الجانب الشكلي من الجملة الابتدائية وذلك باشتراط التعري عن العوامل اللفظية قيماً يحدد به الابتداء، ولم يتطرق إلى مفهوم الابتداء وحقيقته بوصفه معنئ نحويّاً أو باباً من أبواب الكلام المفيد.

^١ لسان العرب: ١/١٧٠.

^٢ المقرب: ٨٨.

^٣ التعريفات: ٧.

أما المنهج الثاني ميزه أصحابه بقولهم: المبتدأ هو موضع الاهتمام في الجملة أياً كان موضعه، قد تطرق إلى تعريفه علماء كثيرون في مؤلفاتهم فقد ذكره سيبويه المتوفى سنة (١٨٠هـ) بأنه: ((كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام)).^١

وعرفه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: ((المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن يجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل))^٢

وحده أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: ((وهو كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولاً لثان، ويكون الثاني خبراً عن الأول مُسنداً إليه، وهو مرفوع الابتداء))^٣.

وقوله (وجعله أولاً لثان) فيه نظر، لأنه قد يفهم منه أن المبتدأ لا بد أن يكون أولاً في الترتيب والخبر ثانياً فيه، في حين نجد في الكلام أحياناً تقديماً للخبر على المبتدأ وجوباً.

وتابعه بذلك شارح كتابه ابن برهان (ت ٤٥٦هـ) بقوله: ((المبتدأ: هو الاسم الذي تجرد من العوامل اللفظية، وتعرض لها، وجُعِلَ أولاً لثان))^٤. وجاء في شرح ملحّة الإعراب (ت ٥١٦هـ) قوله: ((كل اسم ابتدأت به وعريته من العوامل اللفظية، وهو ما يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بهما ويحسن السكوت عليها))^٥.

^١ الكتاب: ١٦٢/٢.

^٢ الأصول في النحو: ١ / ٦٢.

^٣ اللّمع في العربية: ٧٩.

^٤ شرح اللّمع لابن برهان: ١ / ٣٣.

^٥ شرح ملحّة الإعراب: ٧٥.

في حين عرضه جامع العلوم (ت ٥٤٣هـ) في شرحه بقوله: ((هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية، وتعريتك له. وجعلك إياه أولاً لثان))^١.

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ((والصحيح أن الابتداء هو اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ كان خبراً عنه والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند إليه غيره كما إن المبتدأ كذلك إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء))^٢.

وأضاف قائلاً أن المبتدأ هو ((كل اسم ابتدأته وجرده من العوامل اللفظية للإخبار عنه))^٣.

وعرفه ابن عصفور (ت ٦٩٩هـ) في المقرب بقوله: ((والمبتدأ هو الاسم، أو ما في تقديره، المجهول أول الكلام لفظاً أو نيةً على الوصف المتقدم))^٤.

وقال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): ((والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجرداً مسنداً إليه خبر، ومسنداً هو إلى ما يسد مسد الخبر))^٥.

^١ شرح اللّمع لجامع العلوم: ١ / ١٨٠.

^٢ شرح المفصل: ١ / ٨٥.

^٣ شرح المفصل: ١ / ٨٣.

^٤ المقرب: ٨٨.

^٥ شرح التسهيل: ١ / ٢٦١.

وعرفه في التسهيل بقوله: ((وهو ما عَدِمَ حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً مُخبر عنه، أو وصفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصل وأغنى، والابتداء كون ذلك كذلك))^١.

قال ابن فلاح (ت ٦٨٠هـ): ((الابتداء وهي علة مركبة من ثلاثة أوصاف، وهي: التجرد من العوامل اللفظية، لفظاً أو تقديراً والتعرض لدخولها، والإسناد))^٢.

وجاء في شرح الرضي (ت ٦٨٦هـ) قوله: ((المبتدأ: هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعةً لظاهر))^٣.

وعرفه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) بقوله: ((المبتدأ: اسم أو بمنزلة، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ مكتفي به))^٤.

وقال في موضع آخر له: ((فأما المبتدأ فهو أسم أو ما في تأويله مُعرى من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه، وصفاً في قوة الفعل))^٥.

وجاء في شرح المكودي (ت ٨٠٧هـ) أن المبتدأ ((هو الاسم صريحاً أو مؤولاً مجرداً عن العوامل اللفظية

^١ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٤.

^٢ المغني في النحو: ٢٠٢/٢.

^٣ شرح الرضي على الكافية: ٢١٧/١، وينظر: الفوائد الضيائية: ٢٧٥/١.

^٤ أوضح المسالك: ١٣١/١، وينظر: شرح شذور الذهب: ١٧٢-١٧٣.

^٥ شرح اللمحة البدرية: ٣٥٧/١-٣٥٨.

غير الزائدة مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به))^١.

وأضاف قائلاً: ((هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً فهو معني من المعاني))^٢.

وذكره الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في التعريفات بقوله: ((هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر))^٣.

وذكر الجامي (ت ٨٩٨هـ) أن الابتداء هو: ((تجريد الاسم عن العوامل اللفظية، ليسند إلى شيء أو ليسند إليه شيء))^٤.

قال السيوطي (ت ٩١١هـ): ((ومعنى الابتداء على هذا القول: جعل الاسم أولاً ليخبر عنه، وقيل: تجرده من العوامل اللفظية أي: كونه معري عنها))^٥. وذكر أن المبتدأ ((هو الاسم المجرد من عامل لفظي غير مزيد مخبراً عنه أو وصفاً سابقاً رافعاً منفصل كافٍ))^٦.

قال الكفوي (١٠٩٤هـ): ((وبدأت بالشيء، وبدأته، وابتدأت به وابتدأته: بمعنى قدمته على غيره وجعلته أول الأشياء، ومنه: بدأت البسملة، وقول الخطباء: (إن الله أمركم بأمرٍ بدأ فيه بنفسه))^١.

^١ شرح المكودي: ٤٢.

^٢ شرح المكودي: ٤٥.

^٣ التعريفات: ١٦١.

^٤ الفوائد الضيائية: ٢٧٨/١-٢٧٩.

^٥ المطالع السعيدة: ٢٥٦.

^٦ المطالع السعيدة: ٢٥٣، وينظر: همع الهوامع: ١/٣٦٠.

ومن هذا المعنى جعل النحويون الأصل في المبتدأ أن يكون في أول الكلام ولأنه المبتدأ به لما سبق أن ذكرنا من أهمية. وأضاف قائلًا: ((هو اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ يكون خبيراً عنه، والأولية: معنى قائم يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته متقدمة على غيره))^٢.

وهذا يدل على أن الابتداء مرهون بالاهتمام الذي تنتج عنه الأولوية وهذا يضمن على المبتدأ صفة كونه موضع الاهتمام، ولا يقتصر كونه أولاً على الجانب الشكلي أي جعله أولاً في الكلام لأن الأولوية عند أبي البقاء معني قائم بالمبتدأ يكسبه قوة تمنحه الأفضلية في الكلام.

وجاء في حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ) قولهم: ((اعلم أن الابتداء في اللغة: الافتتاح، وفي الاصطلاح قيل: كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية، وقيل: جعل الاسم أولاً ليخبر عنه))^٣.

وجاء في شرح الحدود النحوية للفاكهي (ت ٩٧٢هـ) أن المبتدأ هو ((الاسم ولو مؤولاً، المجرد عن عامل لفظي))^٤.

وجاء في حاشية السجاعي (ت ١١٩٧هـ) قوله: ((المبتدأ هو اسم مجرد عن ماهية العامل اللفظي))^٥.

نلاحظ مما تقدم لدينا أن الابتداء معني نحوي فهو شيء معنوي، أما المبتدأ فهو لفظ منطوق وهو بهذا أمر لفظي يتمثل باللفظ المسموع أو المقروء.

^١ الكليات: ٢٣.

^٢ المصدر نفسه والصفحة نفسها.

^٣ حاشية الصبان: ١/١٩٣.

^٤ شرح الحدود النحوية: ٩٥.

^٥ حاشية أحمد بن أحمد السجاعي: ٥٤.

أما المحدثون من النحاة ومنهم عباس حسن فعرفه بقوله: ((اسم مرفوع في أول جملته، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية، محكوم عليه بأمر. وقد يكون وصفاً مستغنياً بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة))^١.

وقول آخر: هو كل ((اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً، وهو مرفوع بتعريفه من العوامل اللفظية))^٢.

وكذلك قولهم: ((هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية))^٣. يتضح مما تقدم في أعلاه أن المبتدأ هو أمر لفظي منطوق، أما الابتداء فهو معنى معنوي يدرك بالعقل لا بالحس، فإذا عُدَّ الابتداء عُدَّ المبتدأ. فالمبتدأ يرتفع بالابتداء، والخبر يرتفع بالمبتدأ وهذا ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، فالعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، وخالفهم في قولهم الكوفيون إذ جعلوا رافع المبتدأ هو الخبر ورافع الخبر هو المبتدأ فهما يترافعان، ومنهم من قال: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ^٤.

وهذه المسألة يطول شرحها وفيها أقوال شتى، لكن الأرجح منها والأصوب هو ما ذهب إليه سيبويه

^١ النحو الوافي: ٤٤٢/١.

^٢ المقتضب في معرفة لغة العرب: ٣٣.

^٣ التحفة السنية بشرح المقدمة الاحرومية: ٩١.

^٤ ينظر: الكتاب: ١٢٦/١ - ١٢٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٥): ٤٤/١، وشرح المفصل: ٨٤/١، والمغني في النحو: ٢٥٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٢٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٠٠/١.

المبحث الثاني: خصائص المبتدأ والخبر

أجمع جمهور النحاة على أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة وقد يُعرفان وينكران بشرط حصول الفائدة، وقد علل ابن السراج كون المبتدأ معرفة بقوله: ((فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر، لأنك ابتدأت وإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند به الخبر))^١.

قال ابن جنبي: ((فإن اجتمع في الكلام، معرفة ونكرة جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة. نقول زيدٌ جالسٌ. ف (زيد) هو المبتدأ، لأنه معرفة. و (جالس) هو الخبر، لأنه نكرة^٢.

وذكر ابن برهان أنه ((إذا انعقدت الجملة باسمين، معرفة ونكرة فالنكرة منهما هو الخبر ليس غير، لأنه الجزء المستفاد من الجملة، فانبغي أن يكون اللفظ فيه طباق المعنى ووفقه))^٣.

وبين ابن يعيش علة كون المبتدأ معرفة وكون الخبر نكرة وذلك بقوله: ((اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الاخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك

^١ الأصول في النحو: ٦٤/١.

^٢ اللُّمع: ٧٩.

^٣ شرح اللُّمع لابن برهان: ٣٤ / ١

الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائماً وعالمًا في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة، لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه^١.

وقال في ابن مالك في شرح التسهيل: ((لما كان الغرض بالكلام حصول الفائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل، لأنه إذا كان معرفة مسبقاً بمعرفة، توهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلاً^٢)).

وعد ابن فلاح كون المبتدأ معرفة هو القياس إذ قال: إن المبتدأ على نوعين: معرفة ونكرة مقربة من المعرفة فالنوع الأول وهو ((معرفة: وهو القياس، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته^٣)).

^١ شرح المفصل: ١/٨٥.

^٢ شرح التسهيل: ١/٢٧٩، وينظر: تسهيل الفوائد: ٤٦.

^٣ المعنى في النحو: ٢/٢٦٣، وينظر: شرح الرضي: ١/٢٢٤.

قال ابن هشام: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وأنها إلى نَيْفٍ وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم^١.

قال ابن عقيل: ((الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يرد نكرة، لكن بشرط أن تُفيد))^٢.

قال الجامي: ((وقد يكون المبتدأ نكرة وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة لأن للمعرفة معنى معيناً))^٣.

أما السيوطي فقد فصل القول في هذا المعنى وتابعهم في كون الأصل تعريف المبتدأ وعلل ذلك بأن من حقه أن يكون معلوماً، وإذا كان المبتدأ نكرة عدت فائدة العلم به؛ لأن الإسناد إلى الجهول لا يفيد.

ثم علله من وجه آخر استخدم فيه القياس المنطقي فجعل تنكير الخبر مقيساً على تنكير الفعل فما دام الفعل يلزمه التنكير لازم التنكير الخبر، وهذا قياس يقوم على المنطق العقلي لا على واقع الاستعمال اللغوي^٤.

وذكر السجاعي في حاشيته قول جمهور النحاة إذ قال: ((قال بعض المحققين جمهور النحاة على أن يجب أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته))^٥.

^١ شرح شذور الذهب: ١٧٥، وينظر: شذرات على شرح شذور الذهب: ١٤٤، وشرح اللوحة البدرية: ٣٦٦/١، ومغني اللبيب: ٥٩٥/١.

^٢ شرح ابن عقيل: ٢١٦/١، وينظر: شرح المكودي: ص ٤٨.

^٣ الفوائد الضيائية: ٢٨٠/١.

^٤ ينظر: همع الهوامع: ٣٨٠/١، والمطالع السعيدة: ٢٦٣.

^٥ حاشية أحمد بن أحمد السجاعي: ٥٥.

ومن المحدثين من ذكر أنه ((لا يجيء المبتدأ إلا معرفة أو ما كان في حكمها لأن الإخبار عن النكرة لا فائدة فيه))^١.

^١ المقتضب في معرفة لغة العرب: ٣٤.

المبحث الثالث مسوغات الابتداء بالنكرة في كتب النحو وتطبيقاتها من القرآن الكريم

سبق أن ذكرنا أن من خصائص المبتدأ أن يكون اسماً مفرداً أو ما يؤول بمفرد كالمصدر المؤول معرفةً واشتراطهم أن يكون معرفة مبني على أن الكلام المفيد لا بد له أساس واضح في الذهن أسموه (المسند إليه) وهذا المسند إليه يُخبر عنه بـ (المسند). إلا أن من ظروف الكلام ما يخرج عن هذه القاعدة لأسباب معنوية أو فنية فيجوز فيها الابتداء بالنكرة إذا أصبحت عامة أو اختصت على وجه من الوجوه.

ذكر النحويون أن سيبويه اقتصر في جواز مجيء المبتدأ نكرة على حصول الفائدة، ثم فصل النحويون وجوه جواز الفائدة بان تكون خاصة أو عامة، قال المكوذي: ((ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة))^١.

ذكر ابن السراج أن المبتدأ أو الخبر من جهة التعريف والتنكير أربعة أحوال: يكون المبتدأ في الحال الثالث منها نكرة والخبر نكرة فـ ((الجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة. فأما الكلام إذا كان منفياً فإن النكرة فيه حسنة لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك: ما أحد في الدار، وما فيها رجل))^٢.

أما الحال الرابع فيكون فيه ((المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ أو الخبر فتعمل لضرورة الشاعر، نحو قوله:

^١ شرح المكوذي: ٤٨.

^٢ الأصول في النحو: ١ / ٧٣.

كأنَّ سِلافةً من بيت رأسٍ يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ

فجعل اسم (كان) عسل وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلاً وماء نوعان وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو: ثمرة وجوزة، والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلى نكرة قوله سِلافة، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء))^١. وذكر ابن يعيش أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يأتي نكرة أحياناً وبين سبب مجيئه معرفة إذ قال: ((وذلك لأن الغرض في الاخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيلة منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائماً وعالماً في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب))^٢. أي أن المبتدأ النكرة لا يفيد الحكم بذات محددة يسند الخبر إليها. وهذا ما ذهب إليه ابن مالك إذ قال: ((لا يمنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل الابتداء بها فائدة. نحو: رجل تكلم. و غلام أحتلم، وامرأة حاضت. فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمنع لخلوه من الفائدة. إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم ومن غلام يحتلم ومن امرأة تحيض. فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها الفائدة، جاز الابتداء بها))^٣.

^١ البيت لحسان بن ثابت، من البحر الطويل، ينظر ديوانه: ٣٠.

^٢ المصدر نفسه: ٧٣/١-٧٤.

^٣ شرح المفصل: ٨٥/١، وينظر: شرح ملححة الإعراب: ٧٥.

^٤ شواهد التوضيح والتصحيح: ٤٥.

وجاء في شرح الرضي قوله: ((أعلم إن جمهور النحاة على أنه يجب كون المتبدأ معرفة أو نكرة فيها وتخصص ما. قال المصنف: لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته))^١.

ثم قال: ((ولا أذكر أن وقوع المتبدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإن فعله لتقدمه عليه وجوباً لا يلتبس بصفته، ثم نقول: يقع المتبدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع))^٢.

وقد ذكر النحويون علة لعدم قبولهم لمجيء المتبدأ نكرة؛ لأنها غير معينة كما جاء في شرح التسهيل قوله: ((لما كان الغرض بالكلام حصول الفائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المتبدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم من كون المتبدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل، لأنه إذا كان معرفة مسبقاً بمعرفة، توهم كونهما موصوفاً وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلاً.... وقولي: (وحصولها في الغالب بكذا وكذا) تنبيه على أن الفائدة قد ينذر حصولها في الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة، أو بسماع حصاة مسبحة: شجرة سجدت، وحصاة سبحت))^٣.

^١ شرح الرضي للكافية: ٢٢٤/١.

^٢ المصدر نفسه: ٢٢٥-٢٢٦/١.

^٣ شرح التسهيل: ٢٧٩/١، وينظر: حاشية الصبان: ٢٠٤/١.

وقد حدد النحويون حالات جواز الابتداء بالنكرة إلا أن منهم من أكثر، ومنهم من اختصرها واقتصر على حالات معدودة، قال ابن هشام في المغني: ((لم يُعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مُقلِّ مُخلٍّ، ومن مُكثِرٍ مُوردٍ ما لا يصلح أو معدد لأموار متداخلة، والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور))^١.

ذكر ابن مالك منها ست حالات^٢، قال ابن عقيل: قد يجيء المبتدأ نكرة لكن بشرط حصول الفائدة ((وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة))^٣.

قال المكودي: ((وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة))^٤.

في حين زاد عليه ابن عقيل ثمانية عشر موضعاً ذكره في شرحه حتى بلغ أربعة وعشرين موضعاً^٥.

وقد زاد عليها السيوطي خمسة وعشرين موضعاً^٦.

في حين ذكر البهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرب) أن جمال الدين بن عمرو زادها على نيف وثلاثين، إذ قال: ((وإن سلكتنا

^١ مغني اللبيب: ٦٠٨/٢.

^٢ ينظر: تسهيل الفوائد: ٤٦، وشرح التسهيل: ٢٧٨/١.

^٣ شرح ابن عقيل: ٢١٦/١.

^٤ شرح المكودي: ٤٨.

^٥ شرح ابن عقيل: ٢١٩-٢٢٦/١.

^٦ ينظر: همع الهوامع: ٣٨١-٣٨٤/١.

مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على أربعة وعشرين فيما علمته^١.

قال السيوطي: ((ثم رأيت بعد ذلك مؤلفاً لبعض المتأخرين قال فيه: قد تتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين قال: وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين، فذكر الاثنان والثلاثين التي ذكرها ابن النحاس))^٢، ثم زاد عليها ما زاد.

ومهما يكن أمر الزيادة هذه في المسوغات فإن الأصل فيها أن يندرج كل واحد منها في أنواع، والنحاة الذين أكثروا من هذه المواضع إنما قاموا بشرحها شرحاً مفصلاً لئلا يخلط القارئ بفهمها إذا إنهم لم يكتفوا بذكر صنف تدرج تحته الأنواع الأخرى.

ذكر ابن فلاح في المغني أن المبتدأ والخبر إذا اجتمعا مفردين فلا يخلو تقسيمهما من أربعة أقسام، والذي يهمنا من هذا التقسيم مجيء المبتدأ نكرة في ثل قولهم: رجلٌ ذاهبٌ وفيه المبتدأ نكرة والخبر نكرة، أما مجيء المبتدأ نكرة والخبر معرفة فهو غير مستعمل^٣.

ومن المحدثين من ذكر ((إن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة أوصلها النحاة إلى أربعين بل أكثر. وبالرغم من كثرتها بقيت نكرات أخرى قد تعرب مبتدأ، مع أنها لا تدخل تحت مسوغ ما ذكره، نحو: (مذ) و(منذ) فهما نكرتان في اللفظ،

^١ الأشباه والنظائر: ٦٣/٢.

^٢ المصدر نفسه: ٦٦/٢.

^٣ المغني في النحو: ٢/ ٢٧٦ و٢٧٩ - ٢٨٠.

في نحو: ما رأيتَه (مذ) أو (منذ) يومان، وإن كان بعض النحاة يعتبرها معرفتين معنى، إذ المعنى: أمر انقطاع الرؤية يومان مثلاً. على أن تلك الكثرة من المسوغات وقد فتحت الباب أمام كل نكرة لتدخل منه إلى الابتداء، حتى صار العسير الحكم على النكرة - أي نكرة - بأنها لا تصلح أن تكون أن تكون مبتدأ كما صار الرأي القائل: (إن المبتدأ لا يكون نكرة إلا إن أفادت) رأياً لا جديد فيه، لدخوله تحت أصل لغوي عام هو: ((ما يستحدث معنى أو يزيد في غيره لا يُطعن في وجوده، ولا يستغنى عنه، وما لا فائدة منه لا خير في ذكر))^١. وهذا كلام صحيح ينطبق مع الواقع اللغوي للاستعمال

ولهذا فإننا سنحيط بأهم الأمور التي أجازها النحاة في الابتداء في النكرة وهي:

١. أن يتقدم الخبر على المبتدأ وهو جار ومجرور:

قال ابن الحاجب: ((وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما مثل: في الدار رجل))^٢.

وقال ابن هشام الأنصاري: ((ولا يتدئ بنكرة إلا إن حصلت فائدة: كأن يخبر عنها بمختص مقدم... مجرور نحو: ... (عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) ولا يجوز (رجلٌ في الدار))^٣.

فقوله تعالى: ((عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ))^٤.

ذكر النحاس: ((عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ" رفع بالابتداء، وعند الكوفيين بالصفة، وروى المفضل عن عاصم بن بهذلة (وعلى أبصارهم

^١ النحو الوافي: ٤٨٩/١.

^٢ نقلاً عن شرح الكافية للرضي: ٢٢٤/١.

^٣ أوضح المسالك: ١٤٣/١.

^٤ سورة البقرة: آية ٧.

غشاوةً) بالنصب أضمر وجعل... (ولهم عذاب عظيم) رفع بالابتداء، (عظيم) من نعته^١.

ومنه قوله عز وجل: ((لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ))^٢، وكذلك قوله جلّ شأنه: ((لِكُلِّ نَبِيٍّ مُّسْتَقَرٌّ))^٣، وقوله: ((إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ))^٤. وهنا يجوز خفضه على النعت ورفع على الابتداء والخبر^٥.

٢. أن يتقدم الخبر على المبتدأ وهو ظرف:

قال ابن عصفور: ((والمبتدأ لا يكون إلا معرفة، ولا يكون نكرة إلا بشروط))، ومن جملة الشروط التي ذكرها، هو أن يكون خبرها مقدم عليه بظرف ليتعين للخبرية لأنه إذا قدم عليه تعين الخبرية^٦.

وقال ابن هشام الأنصاري: بيتدئ بنكرة إن حصلت فائدة: وذلك إن تقدمها ظرف نحو قوله تعالى: (ولدينا مزيد)^٧، فقوله: ((لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ))^٨، في هذه الآية الكريمة (لدينا) ظرف مضاف إلى الضمير (نا) وقد تقدمت تقدمت شبه الجملة (لدينا) على المبتدأ النكرة (مزيد).

^١ إعراب القرآن: ١ / ٢٨.

^٢ سورة الرعد: آية ٣٨.

^٣ سورة الأنعام: آية ٦٧.

^٤ سورة النساء: آية ٩٠.

^٥ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٢٣١.

^٦ المقرب: ٨٨، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٧.

^٧ أوضح المسالك: ١ / ١٤٣.

^٨ سورة ق: آية ٣٥، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤ / ١٥٣.

قال المكودي: ((الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة. الأول أن يقدم عليها الخبر وهو ظرف.... وهو المشار إليه بقوله: كعند زيدٍ ثمرة))^١.

وقوله تعالى: ((وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ))^٢.

ف ((فوق كل ذي علم عليم" ابتداء وفيه تقديران: لأحدهما: وفوق كل ذي علم مَنْ هو أعلم منه حتى ينتهي ذلك إلى الله عز وجل، والتقدير الآخر: وفوق كل ذي علمٍ عالم بكل شيء وهو الله جل وعز))^٣.
ومثله قوله عز وجل: ((لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ))^٤،
ففي قوله تعالى (من فوقهم) من زائدة والظرف هنا مجرور (من) الزائدة، وقد يتقدم على المبتدأ (غواش) المؤخر.

٣. أن يتقدم على النكرة استفهام:

قد أورد ابن عصفور شروطاً في الابتداء وهذه الشروط: هي أن تتقدمها أداة استفهام، أي: إذا وقع بعد همزة الاستفهام لأم المعادلة^٥.
ثم بين ابن مالك المواضع التي يأتي بها المبتدأ منكرًا ومنها أن يلي استفهام^٦.

^١ شرح المكودي: ٤٨.

^٢ سورة يوسف: آية ٧٦.

^٣ إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٢١١.

^٤ سورة الأعراف: آية ٤١، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٥٣.

^٥ ينظر: المقرب: ٨٨، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٥.

^٦ ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦.

قال ابن الحاجب: ((وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما مثل: ... أرجلٌ في الدارِ أم امرأة؟))^١.

قال المكودي: ((الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة))^٢. كان ثاني هذه الشروط: أن يتقدم عليها أداة استفهام وهو المشار إليه بقوله: وهل فتى فيكم^٣.

وذلك مثل قوله تعالى: ((أَلَمْ مَعَ اللَّهِ))^٤.

فتقدم همزة الاستفهام مسوغ مجيئها نكرة، وشبه الجملة في محل رفع خبر^٥.

وقوله عز وجل: ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ))^٦.

ذكر النحاس أن هذه هي ((قراءة شبيهة ونافع وأبي عمرو وعاصم، وقرأ شقيق بن سلمة ويزيد بن القعقاع ويحيى بن وثاب وحمزة الكسائي "هل من خالقٍ غير الله" ويجوز نصب (غير) على الاستثناء، والرفع من جهتين: أحدهما بمعنى: هل من خالقٍ إلا الله بمعنى: ما خالق إلا الله، والوجه الثاني:

^١ نقلاً عن شرح الكافية للرضي: ٢٢٤/١، وينظر: الفوائد الضيائية: ٢٨٠/١، شرح الوافية

نظم الكافية: ١٧٥.

^٢ شرح المكودي: ٤٨.

^٣ ينظر: المصدر نفسه: ٤٨.

^٤ سورة النمل: آية ٦١.

^٥ ينظر: أوضح المسالك: ١٤٣/١.

^٦ سورة فاطر: آية ٣.

أن يكون نعتاً على الموضع، لأن المعنى: هو خالق غير الله، والخفض على اللفظ^١.

ذكر ابن خالويه أن قوله عز وجل: ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)) ((يقرأ بالرفع والخفض. فالحجة لمن رفع أنه أراد: هل غير الله من خالق، أو يجعله نعتاً لخالق قبل دخول (من)، أو يجعل (هل) بمعنى (ما) و(غيراً) بمعنى: إلا كقوله: ((ما لكم من إله غيره))^٢ والحجة لمن خفض: أن جعله نعتاً لخالق، أراد: هل من خالق غير الله يرزقكم^٣))

وكذلك قوله جل شأنه: ((هَلْ مِنْ مَزِيدٍ))^٤، وقوله: ((هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ))^٥، وقوله: ((قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ))^٦، ومنه كذلك قوله: ((فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا))^٧، وقوله تعالى: ((هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ))^٨.

فالنكرة التي في سياق الاستفهام قليلة الدوران في التنزيل في هذه المسألة بالموازنة مع المسوغات الأخرى.

^١ إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٢٤٥.

^٢ سورة ق: آية ٣٠.

^٣ الحجة في القراءات السبع: ٢٩٦.

^٤ سورة الأعراف: آية ٥٩.

^٥ سورة الروم: آية ٢٨.

^٦ سورة الشورى: آية ٤٤.

^٧ سورة الأعراف: آية ٥٣.

^٨ يورة آل عمران: آية ١٥٤.

٤. أن يتقدم على النكرة نفي :

قال ابن السراج : ((وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به.... ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة ، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها ، كقولك : ما أحد في الدار ، ما في البيت رجل ونحو ذلك. في لغة بني تميم خاصة. وما أحد حاضر ، وإنما يراعي في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز ، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم))^١.

وذكر ابن عصفور أن المبتدأ يكون نكرة إذا تقدمتها أداة نفي كقولنا : وما أحد خيرٌ منك ، و : ما رجلٌ قائمٌ^٢.

أشار المكودي الى الشروط الست التي ذكرها المصنف إذ قال : ((والثالث : أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار إليه بقوله : فما خل لنا))^٣.

وذلك مثل قوله تعالى : ((مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ))^٤.

ورأي النحاس فيها أن : (لا) بمعنى (ليس) وأشار إلى أن ما بعد (لا) فيها وجهان : الأول : ((إن شئت رفعت ما بعدها بالابتداء ، ويجوز رفع الأول

^١ الأصول في النحو: ٦٣/١-٦٤، وينظر: أوضح المسالك: ١٤٣/١.

^٢ المقرب: ٨٨، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٦، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:

٤٦، وشرح شذور الذهب: ١٧٦، وشذرات على شرح شذور الذهب: ١٤٤.

^٣ شرح المكودي: ٤٨.

^٤ سورة إبراهيم: آية ٣١.

شَفَاعَةً))^١. وقوله: ((وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ))^٢، وقوله: ((وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ))^٣.

وهذه المسألة من المسائل التي تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة^٤.

٥. أن يكون لفظ النكرة دالاً على الدعاء:

ذكر النحويون أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا إذا تخصصت بوجه ما من وجوه التخصيص، إذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة، وذكروا شروطاً لذلك ومنها: أن يكون فيها معنى الدعاء مثل: وسلامٌ عليك^٥.

وهذا الدعاء إما أن يكون دعاءً للإنسان أو على الإنسان:

أ- يكون دعاءً للإنسان:

من ذلك قوله تعالى: ((فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ))^٦. (فقل سلام عليكم) رفع بالابتداء وفيه معنى النصب عند سيبويه،

^١ سورة البقرة: آية ٢٥٤.

^٢ سورة البقرة: آية ٢٧٠.

^٣ سورة آل عمران: آية ٢٢.

^٤ ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الانعام/٦٩، والأعراف/١٨٤، والمائدة/٦٩، والتوبة/١١٦، ويونس/٢٣ و ٢٧ و ٦١، وإبراهيم/٢١ و ٤٤، والعنكبوت/٢٥، وسبأ/٤٦، والزمر/٣٦ و ٣٧، والطور/٢٣، والطارق/١٠ وغيرها كثير.

^٥ المقرب: ص ٨٨، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ص ١٧٦، و تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ص ٤٦، و نقلاً عن شرح الكافية للرضي: ١/٢٢٤.

^٦ سورة الأنعام/ آية ٥٤.

فكذلك ابتدئ بالنكرة^١، ومنه قوله عز وجل: ((سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ))^٢، وقوله: ((سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ))^٣.
 وقوله تعالى: ((وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ❖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ))^٤.

ففي هذه الآية وردت (سلام عليكم) نكرة في موضع الابتداء والمسوغ ما سبق ذكر من كونها للدعاء^٥. وكذلك قوله تعالى: ((وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ))^٦، وقوله: ((سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ))^٧، وقوله: ((سَلَامٌ عَلَى عَلَى إِبْرَاهِيمَ))^٨، وقوله: ((سَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ))^٩.

ومنها لفظة (طوبى)، ولم ترد في التنزيل إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ((الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا بَدَأَ))^{١٠}.
 ف (طوبى) مبتدأ خبره شبه الجملة، وفي هذه الآية مسوغ آخر للابتداء بالنكرة، وهو عطف (حسن ما ب) على (طوبى) على أن خبر المعطوف محذوف دل عليه خبر المعطوف عليه.

^١ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٢ / ٢.

^٢ سورة الصافات: آية ٧٩.

^٣ سورة الصافات: آية ١٣٠.

^٤ سورة الرعد: آية ٢٣ و ٢٤.

^٥ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٢٣ / ٢.

^٦ سورة الأعراف: آية ٤٦.

^٧ سورة النحل: آية ٣٢.

^٨ سورة الصافات: آية ١٠٩.

^٩ سورة مريم: آية ١٥.

^{١٠} سورة الرعد: آية ٢٩.

وفي هذا الموضع يقول النحاس: ((الذين آمنوا) في موضع رفع بالابتداء، وخبره (طوبى لهم)، ويجوز أن يكون (الذين) في موضع نصب بدلاً من (من) وبمعنى (أعني) ويجوز أن يكون (طوبى) في موضع نصب بمعنى: جعل الله لهم طوبى))^١.

ب- أن يكون دعاءً على الإنسان:

ومن ذلك قوله تعالى: ((وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ))^٢.

قال النحاس: ((رفعت ويلاً بالابتداء، (للمطففين) خبره، أي: تأنيب، ويجوز النصب في غير القرآن، لأن ويلاً بمعنى المصدر، وكان الاختيار الرفع لأنه لا ينطق منه بفعل إلا شيئاً شاذاً))^٣.

وكذلك قوله عز وجل: ((وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ))^٤.

ذكر النحاس: أن ((ويل) رفع بالابتداء، ويجوز نصبه لأنه بمعنى المصدر كما يجوز قبوحاً له منصوباً إلا أن الرفع في (ويل) أحسن؛ لأنه غير مأخوذ من فعل والنصب في قبوح أجود))^٥.

ومنه قوله تعالى: ((وَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ))^٦، وقوله:

^١ إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٢٢٤.

^٢ سورة المطففين: آية ١.

^٣ إعراب القرآن للنحاس: ٥ / ١٠٨.

^٤ سورة الهمزة: آية ١.

^٥ إعراب القرآن للنحاس: ٥ / ١٨٠.

^٦ سورة فصلت: آية ٦.

((فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ))^١، وقوله: ((فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ))^٢.

وقوله تعالى: ((فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ))^٣، وقوله: ((فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ))^٤، وقوله: ((وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ))^٥.

وفي التنزيل من هذه المسألة مواضع أخرى نذكرها للتوضيح لا للحصر^٦.

٦. أن يكون لفظ النكرة موصوفاً:

جعل النحويون أولى الشروط لجعل المبتدأ نكرة هي أن تكون النكرة موصوفة وخلفاً من موصوف سواء كانت موصوفاً بظاهر أو مقدر، وهو المشار إليه بقوله: ورجل من الكرام عندنا، نحو قوله تعالى: ولعبد مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ^٧.

وقال ابن هشام في شرحه للشذور: ((وأقول: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين - ويريد به

^١ سورة إبراهيم: آية ٢.

^٢ سورة مريم: آية ٣٧.

^٣ سورة ص: آية ٢٧.

^٤ سورة الزمر: آية ٢٢.

^٥ سورة فصلت: آية ٦.

^٦ ينظر: الصافات/ ١٣٠ و ١٨١، والزمر/ ٧١، الجاثية/ ٧، الذاريات/ ٦، الواقعة/ ٩١، المرسلات/ ١٥ و ٢٤ و ٤٠ و ٤٩، المطففين/ ١٠، الماعون/ ٤، وغيرها كثير.

^٧ المقرب: ٨٨، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٨، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦، ونقلًا عن شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٤، وشرح اللوحة البدرية: ١/ ٣٦٧، وشرح المكودي: ٤٨.

ابن عقيل - ، وأنها ها إلى نيف وثلاثين ، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم. فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفة: إما بصفة مذكورة، نحو (ولأمة مؤمنة خير من مشركة) (ولعبد مؤمن خير من مشرك) أو بصفة مقدرة كقولهم: السمن منوان بدرهم، فالسمن: مبتدأ أول، ومنوان: مبتدأ ثان، وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والمسوغ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة: أي منوان منه))^١.

ويكون لفظ النكرة موصوفاً إما بظاهر ذكر، أو بوصفٍ مقدر، ومن ذلك قوله تعالى: ((وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ))^٢.

ف (أجل) مبتدأ و(عنده) خبر، وقال الضحاك: قضى أجلاً يعني الموت^٣. ومثله قوله عز وجل: ((رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً))^٤، فالمبتدأ (رسول) وهو نكرة موصوفة بقوله تعالى: ((من الله) وهو ما سوغ الابتداء بها، والخبر الجملة الفعلية (يتلو صحفاً)، وكذلك قوله عز وجل: ((وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ))^٥، فكلمة (أمة) نكرة جاءت موصوفة ب (مؤمنة) وهو ما سوغ الابتداء بها، وكذلك قوله (ولعبد) فقد وقعت النكرة (عبد) لكونها موصوفة ب (مؤمن) وقوله (خير) هو الخبر.

^١ شرح شذور الذهب: ١٧٥، وينظر: شذرات على شرح شذور الذهب: ١٤٤.

^٢ سورة الأنعام/ آية ٢.

^٣ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٢.

^٤ سورة البينة: الآية ٢.

^٥ سورة البقرة: آية ٢٢١.

قال نور الدين الجامي : ((فإن العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف المؤمن تخصص بالصفة ، فجعل (مؤمن) مبتدأ و (خير) خبره))^١ .
 ((ولعبد مؤمن) هذا هو المشهور عند جمهور من أن المسوغ في هذه الآية للابتداء بالنكرة هو الوصف. وقال ابن الحاجب إنما مصححها كونها في معنى العموم لأنه في معنى كل عبد مؤمن))^٢ .
 ومنه قوله تعالى : ((وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ))^٣ ، ابتداء وخبر أي : أكبر من نعيمهم ويجوز في غير القرآن النصب لأن هذا مما وعدوا به ، وقوله عز وجل : ((وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا))^٤ .
 وكذلك قوله عز وجل : ((الرَّكَّابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ))^٥ ، وقوله جلّ شأنه : ((لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ))^٦ ، وكذلك قوله : ((وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا))^٧ ،
 ((بِهَا))^٨ ، وقوله عز وجل : ((قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ❖ أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ))^٩ .

^١ الفوائد الضيائية: ٢٨٠/١، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٥.

^٢ حاشية أحمد بن أحمد السجاعي: ٥٥.

^٣ سورة التوبة: آية ٧٢، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٨/٢.

^٤ سورة الفتح: آية ٢١.

^٥ سورة إبراهيم: آية ١، ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٢٢٧/٢.

^٦ سورة آل عمران: آية ١٥٧.

^٧ سورة الفتح: آية ٢١.

^٨ سورة النازعات: الآيتان ٨ و ٩، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٨٩/٥.

٧. أن تكون النكرة مضافة :

قد تأتي النكرة مضافة وهذه الإضافة هي ما سوغ الابتداء بها، وذلك مثل قولنا: عملُ بريزِينُ، فقد ضفت النكرة (عمل) إلى كلمة (بر) وهذه الإضافة هي التي سوغت الابتداء بها، لأن المضاف إلى النكرة لا يتعرف، لكنها خضت بأنه ليس كل عمل هو المراد، بل المراد عمل البحر، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم (خمسُ صلواتٍ كتبهُن اللهُ على العبادِ)^١.

٨ أن تكون النكرة شرطاً :

ومن الشروط التي يجب أن تتوفر ليكون المبتدأ نكرة هو أن تكون النكرة اسم شرطاً^٢.

وذلك مثل قوله تعالى: ((مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا))^٣، وقولنا: من يأتي أكرمه^٤.

فـ (من) اسم شرط جازم نكرة في محل رفع مبتدأ، والدلالة على الشرطية سوغت الابتداء به، ويأتي تنكير اسم الشرط من عمومته، والعموم أحد أسس تسويغ تنكير المبتدأ.

٩. أن تكون جواباً لاستفهام :

^١ ينظر: شرح المكوذي: ٤٨، وأوضح المسالك: ١٤٣/١، وشرح اللوحة البدرية: ٣٦٦/١،

وشرح شذور الذهب: ١٧٥، شذرات على شرح شذور الذهب: ١٤٤.

^٢ ينظر: المقرب: ٨٨، وشرح الوافية نظم الكافية: ١٧٦-١٧٩، وحاشية أحمد بن أحمد

السجاعي: ٥٥.

^٣ سورة الأنعام: آية ١٦٠.

^٤ ينظر: الأشباه والنظائر: ٦٤/٢.

كما في قولنا: ما الذي في الحقيقة؟ فنجيب: كتابٌ في الحقيقة^١، ف (كتاب) مبتدأ وهو يقابل (ما) الاستفهامية في الاستفهام، ولذا تعد (ما) نكرة لوقوع (كتاب) في موقعها، ومنه قوله تعالى: ((سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ))^٢.

الظاهر في إعراب (سورة) عند سيوييه أن تكون مبتدأ خبره محذوف، أي: فيما يتلى عليكم سورة، وجوز غيره أن تكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه سورة، فتكون الجملة الفعلية (أنزلناها) في موضع النعت وأجاز الفراء أن تكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي عدت صفة على أنها جواب سؤال مقدر ولا ترفع براجع ذكرها لأن النكرات لا يبتدأ بها قبل إخبارها وإلا أن يكون ذلك جواباً، فإذا قلنا: رجلٌ قام، أما نريد أن نقول: قام رجلٌ فقبح تقديم النكرة قبل الخبر أما توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة^٣.

١٠. أن تكون النكرة عامة:

فيقصد بها العموم فالدلالة على العموم هو مسوغ الابتداء بالنكرة، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم. ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو (كُلُّ لَهُ قَائِتُونَ) و (من يقيم أقم معه) و (من جاءك أجيء معه)^٤.

^١ ينظر: النحو الوافي: ٤٨٨/١.

^٢ سورة النور: آية ١.

^٣ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٣/٢، والبحر المحيط: ٤٢٧/٦.

^٤ المقرب: ٨٨-٨٩، وينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦، وشرح شذور الذهب:

١٧٥، وينظر: شذرات على شرح شذور الذهب: ١٤٤.

وقوله تعالى: ((كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ))^١.

ف (كلُّ له قانتون) ابتداء وخبر، والتقدير: كلهم، ثم حذفت الهاء والميم^٢.
ومن ذلك قوله عز وجل: ((وَكُلُّ مِنْ الْأَخْيَارِ))^٣، وقوله تعالى: ((قُلْ
لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ يَمَّا تَعْمَلُونَ))^٤.

ف (طاعة) مبتدأ موصوف ب (معروفة) خبره محذوف، أي طاعة معروفة أمثل
وأولى، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: أمرنا طاعة معروفة، أو
المطلوب طاعة معروفة، وأجاز قوم أن تكون فاعل فعل محذوف، أي: لتكن
طاعة معروفة، وهو قول ضعيف عند أبي حيان لأنه لا دليل على حذفه^٥.

١١. لقصد التفصيل:

ذكر ابن عصفور أن المبتدأ يكون نكرة إذا كان ((الموضع موضع تفصيل))^٦.

ومن ذلك قوله تعالى: ((وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ❖ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ))^٧.

قال ابن النحاس: ((قال محمد بن سيرين: السابقون الذين صلوا
القبليتين، أبو إسحاق يذهب إلى أن فيه تقديرين في العربية، أحدها: أن يكون
السابقون الأولى مرفوعاً بالابتداء، والثاني: من صفته، وخبر الابتداء (أولئك

^١ سورة البقرة: آية ١١٦.

^٢ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٧٥.

^٣ سورة ص: آية ٤٨.

^٤ سورة النور: آية ٥٣.

^٥ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٧٦، والبحر المحيط: ٦ / ٤٦٨.

^٦ المقرب: ٨٨-٨٩، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٩.

^٧ سورة الواقعة: الآيتان ١٠ و ١١.

المقربون)، ويجوز عنده أن يكون السابقون الأول مرفوعاً بالابتداء، والسابقون خبره، وتقديره: والسابقون إلى طاعة الله مهمم السابقون إلى رحمة الله^١. وكذلك قوله عز وجل: ((وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَأَرْبَبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ))^٢.

قوله (لا ريبَ فيه فريق) على الابتداء، وأجاز الكسائي والفراء، نصب فريق بمعنى ينذر فريقاً في الجنة، وفريقاً في السعير يوم الجمع، فالظاهر في (فريق) أن يكون مبتدأ خيره شبه الجملة بعده، وصح الابتداء بالنكرة لأنها في سياق التفصيل والتقسيم، وأجاز النحويون أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أي: منهم فريق في الجنة، ومنهم في السعير، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هم فريق في الجنة وهم فريق في السعير، على أن شبه الجملة في موضع النعت لـ (فريق) في الموضعين، والجملة الاسمية في موضع الحال من مفعول (وتنذر) المحذوف، أي: وتنذرهم يوم الجمع^٣.

ومنه قوله جل شأنه: ((وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ❖ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ))^٤.

فـ (وجوه) مبتدأ خبره (ناطرة)، وصح الابتداء بالنكرة لأن ذلك من مواضع التفصيل، ويمكن حمل الكلام على أنها نكرة موصوفة بـ (يومئذٍ)، وقيل: إن

^١ إعراب القرآن للنحاس: ٢١٧/٤، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٠٣/٢.

^٢ سورة الشورى: آية ٧.

^٣ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥٠ / ٤، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٣٠/٢، والبحر المحيط: ٥٠٩/٧.

^٤ سورة القيامة: الآيتان ٢٢-٢٣.

الخبر (إلى ربها ناظرة) على أن (ناظرة) نعت للمبتدأ، وأجاز أبو البقاء أن يكون الخبر محذوفاً، أي: ثمّ وجوه، ولا ضرورة إلى ذلك^١.

وكذلك قوله تعالى: ((وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ))^٢، وقوله: ((فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا ۖ عُرْبًا أَثْرَابًا ۖ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ۖ ثُلَّةٌ مِنَ الْأُولَىٰ ۖ وَثُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ))^٣، وكذلك قوله عز وجل: ((وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ وَأُمَّمٌ سَنُمَّتُهُمْ))^٤، وقوله: ((وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ))^٥.

١٢. كونها بعد (واو) الحال:

بين ابن مالك المواضع التي يأتي بها المبتدأ منكرًا ومن هذه المواضع هو أن تلي النكرة واو الحال^٦.

ومن ذلك قوله تعالى: ((ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ))^٧.

ف (طائفة) مبتدأ والجملة الفعلية (قد اهتمهم أنفسهم) في موضع الخبر، وصح الابتداء بالنكرة لتصدر الجملة بـ(واو) الحال، وذكر أبو حيان أن في ذلك مسوغين واو الحال وموضع التقسيم والتفصيل، وذكر أيضاً أن أكثر أصحابه من البصريين لم ينكروا مسوغ واو الحال، ويجوز أن تكون مبتدأ موصوفاً بما عد

^١ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥٥/٥، والتبيان في إعراب القرآن: ١٢٠٥/٢.

^٢ سورة العاشية ٨.

^٣ سورة الواقعة: الآيات ٣٦-٤٠.

^٤ سورة هود: آية ٤٨.

^٥ سورة الزمر: آية ٢٩.

^٦ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦.

^٧ سورة آل عمران: آية ١٥٤.

خبراً على أن الخبر قوله (يظنون بالله غير الحق)، وأن يكون الخبر محذوفاً على أن
الجملتين الفعليتين في موضع النعت، أي: ومنكم طائفة^١.

ومن ذلك أيضاً قوله عز وجل: ((وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ
وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ))^٢.

قال النحاس: ((ولو إنما في الأرض من شجرة أقلام): (أنّ) في موضع
رفع، والتقدير: ولو وقع هذا و (أقلام) خبر (أن). (والبحر) يمد مرفوع من
جهتين: أحدهما: العطف على الموضع، والأخرى: أن يكون في موضع
الحال، وقرأ أبو عمرو وابن أبي إسحاق (والبحر يمد) بالنصب على اللفظ،
وحكى يونس عن ابن أبي عمرو بن العلاء، قال: ما أعرف للرفع وجهاً إلا أن
يجعل البحر أقلاماً، وأبو عبيدة يختار الرفع لكثرة ما قرأ به، قال سيبويه: أي:
والبحر وهذا أمره يجعل (الواو) تؤدي عن الحال)^٣.

و (لوانما في الأرض من شجرة أقلام وبحر يمد من بعده) وهذه هي قراءة ابن
مسعود، وهي قراءة شاذة، بالتنكير في (وبحر) على أنه مبتدأ نكرة، وسوغ
الابتداء بالنكرة مونها بعد (واو) الحال، ويجوز أن تكون الواو عاطفة على ما
تقدم^٤.

^١ ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٨٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٠١/١، والبحر المحيط:
٨٨/٣.

^٢ سورة لقمان: آية ٢٧.

^٣ إعراب القرآن للنحاس: ١٩٦/٤-١٩٧.

^٤ ينظر: البحر المحيط: ١٩١/٧.

١٣. كونها بعد (إذا) الفجائية :

ومنه قوله تعالى: ((إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ))^١، ذهب أبو البركات الانباري إلى أن (إذا) في قوله تعالى في موضع الخبر الثاني للضمير المتصل، والخبر الأول هو (يقنطون) أي: بالحضرة هم قانطون^٢.

وكذلك قوله عز وجل: ((فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ))^٣، وقوله: ((إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ يَرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ))^٤، وتكاد المعرفة بعد (إذا) تسيطر على ما في القرآن الكريم ومن ذلك قوله: ((وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بِيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ))^٥، وقوله: ((فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ))^٦، وقوله: ((فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ))^٧، وقوله: ((فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ))^٨، وقوله: ((فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا))^٩، وقوله: ((فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ))^{١٠}.

^١ سورة الروم: آية ٣٦.

^٢ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٨٦/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٥١/٢.

^٣ سورة النساء: آية ٧٧.

^٤ سورة النحل: آية ٥٤.

^٥ سورة الاعراف: آية ٢٣.

^٦ سورة النمل: آية ٤.

^٧ سورة يونس: آية ٢٣.

^٨ سورة الأنبياء: آية ١٨.

^٩ سورة الأنبياء: آية ٩٧.

^{١٠} سورة يس: آية ٨٠.

١٤. كونها بعد (لولا):

قال ابن مالك وينكير المبتدأ إذا وقع بعد (لولا) وهذا أحد المواضع لمجيء المبتدأ نكرة^١.

ولم يرد في القرآن الكريم من النكرة بعد (لولا) إلا المخصصة، ومن ذلك قوله تعالى: ((لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ))^٢.

قال النحاس: ((معنى (لولا) في اللغة: امتناع شيء لوقوع شيء. و (كتاب) مرفوع بالابتداء و(سبق) في موضع النعت له، ولا يكون خبراً لأنه لا يجوز أن يؤتى بخبر لما ارتفع (لولا) بالابتداء. هذا قول سيوييه، والتقدير: لولا كتاب من الله سبق تدارككم))^٣.

وقوله تعالى: ((وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ))^٤. ف (لولا كلمة) رفع بالابتداء، (سبقت من ربك) في موضع النعت. النعت.

وكذلك قوله عز وجل: ((وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ))^٥.

١٥. كونها بعد (فاء) الجزاء:

ومن المواضع التي يجيء بها المبتدأ نكرة بشرط حصول الفائدة أن تلي النكرة فاء الجزاء، إذ يصح الابتداء بالنكرة بعد فاء الجزاء^١. ومما جاء في التنزيل من

^١ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦.

^٢ سورة الانفال: آية ٦٨.

^٣ إعراب القرآن للنحاس: ١٠٥ / ٢.

^٤ سورة يونس: آية ١٩، وهود: آية ١١، وطه: آية ١١٩، وفصلت: آية ٤٥ / الشورى:

آية ١٤.

^٥ الشورى: آية ١٤.

ذلك قوله تعالى: ((فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ))^٢.

ف (اتباع بالمعروف) رفع بالابتداء، والتقدير: فعليه اتباع بالمعروف، ويجوز في غير القرآن فاتباعاً وداءً يجعلها مصدرين^٣.

وكذلك قوله عز وجل: ((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ))^٤.

ف (من كان منكم مريضاً) شرط ب (من)، أي: فمن كان منكم مريضاً في هذه الأيام، ف (عدة) رفع بالابتداء، والخبر عليه حذفت، وذكر الكسائي بجواز (عدة)، أي فليصم عدة^٥.

ومما جاء في التنزيل أيضاً قوله: ((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ))^٦، وقوله: ((وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ))^٧، وقوله: ((وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَمَا لَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ))^٨.

^١ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦.

^٢ سورة البقرة: آية ١٧٨.

^٣ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٢/١.

^٤ سورة البقرة: آية ١٨٤.

^٥ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٤/١.

^٦ سورة البقرة: آية ٩٦.

^٧ سورة المائدة: آية ٩٥.

^٨ سورة الواقعة: الآيتان ٩٠ و ٩١.

وأما قوله: ((فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً))^١، فذهب أبو البقاء إلى جواز هذه المسألة: ((ويقرأ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فالنكوحه واحدة، ويجوز أن يكون التقدير: فواحدة تكفي))^٢.
وكذلك قوله تعالى: ((فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ ❖ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ))^٣.

١٦. كونها معطوفاً عليها سائغ الابتداء أو معطوفة على سائغ الابتداء:

قد يكون المبتدأ نكرة إذا كان معطوفاً، أو معطوفاً عليه^٤.

أ- معطوفة عليها سائغ الابتداء:

ذلك قوله تعالى: ((فَأُولَىٰ لَهُمْ ❖ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ))^٥.

قال النحاس: ((طاعة وقول معروف) فيه أجوبة، فقال الخليل وسيبويه جوابان: أحدها: أن تكون (طاعة وقول معروف) مرفوعين بالابتداء، أي: طاعة وقول معروف أمثل، والثاني: على خبر المبتدأ، أي: أمرنا طاعة وقول معروف، وقال غيرهما: التقدير: منا طاعة، وقول رابع: أن يكون (طاعة) نعتاً لسورة بمعنى ذات طاعة))^٦.

^١ سورة النساء: آية ٣.

^٢ التبيان في إعراب القرآن: ٣٢٩/١، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٩٩، والبحر المحيط: ١٦٤/٣.

^٣ سورة الواقعة: الآيتان ٨٨ و٨٩، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٣٠، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٦.

^٤ ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦.

^٥ سورة محمد: الآيتان ٢٠-٢١.

^٦ إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٢٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٦٣.

وكذلك قوله عز وجل: ((فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ))^١.

فالظاهر في قوله (وأداء) أن يكون معطوفاً على (فاتباع)، ويجوز أن يكون مبتدأ عاملاً في (إليه)، والخبر قوله (بإحسان)، وعلى القول الأول يكون قول (بإحسان) في موضع النعت (وأداء) أو متعلقاً به أو في

موضع الحال من الهاء في (إليه)^٢.

ومنه أيضاً قوله عز وجل: ((طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ))^٣، فعطف (حسن مآب) على (طوبى) على أن خبر المعطوف محذوف دل عليه خبر المعطوف عليه، وهذا مسوغ آخر للابتداء بالنكرة في الآية الكريمة والمسوغ الأول كان مجيء النكرة في معنى الدعاء وقد مرّ ذكر ذلك.

ب- معطوف على سائغ الابتداء:

ومن ذلك مما جاء في التنزيل قوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ))^٤.

ف (كثير) الأولى مبتدأ موصوف بـ (من الناس) خبره محذوف، أي: وكثير من الناس مثاب، وعليه فيصح أن يكون (وكثير) الثانية مبتدأ خبره (حق)

^١ سورة البقرة: آية ١٧٨.

^٢ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٢/١.

^٣ سورة الرعد: آية ٢٩.

^٤ سورة الحج: آية ١٨.

عليه العذاب) لأنه معطوف على سائغ الابتداء، وجوز الزمخشري كون الخبر (من الناس) أو (حقّ عليه العذاب) على أنّ (وكثير) الثانية معطوفة على الأولى للمبالغة في تكثير المحقوقين بالعذاب، أي: وكثير كثير من الناس حق عليهم العذاب، وهذا القول ضعيف عند أبي حيان^١، وهذه وجه من أوجه الأعراب التي جاءت في الآية الكريمة.

١٧. أن يكون فيها معنى التعجب:

يكون المبتدأ نكرة إذا كان الكلام بها في معنى التعجب^٢.
ومن ذلك قوله تعالى: ((قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ))^٣.

ف (ما) نكرة دالة على التعجب وهذا هو مسوغ الابتداء عليها، وجملة (أكفره) في محل رفع خبر.

١٨. أن تكون خلفاً من موصوف:

قد يحذف الموصوف وتحلّفه النكرة نحو: "مؤمن خير من كافر"
فالموصوف محذوف تقديره (رجل) فالمعنى رجل مؤمن خير من كافر، فحذف الموصوف (رجل) وخلفته الصفة (مؤمن)^٤.

^١ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٦٤/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٩٣٧/٢، والبحر المحيظ: ٣٥٦/٦.

^٢ المقرب: ٨٨-٨٩، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٦-١٧٩.

^٣ سورة عبس: آية ١٧.

^٤ المقرب: ٨٨، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٧٥ و شرح ابن عقيل: ٢٢١/١.

١٩. كونها عاملة :

يأتي المبتدأ منكرًا إذ كان عاملاً^١، ومن ذلك الإضافة أي: المضافة إلى نكرة، ومنه قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ))^٢.
ف (جزاء) مبتدأ خبره قوله (بمثلها) إما على: زيادة الباء، وإما على تعلقها بمحذوف، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، أي: لهم جزاء سيئة بمثلها، أو: جزاء سيئة بمثلها واقع^٣.

وقد وردت في القرآن الكريم النكرة مؤخرة كما في قوله تعالى: ((ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ))^٤، وقوله: ((قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ لَا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ))^٥، وقوله: ((لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ))^٦، وقوله: ((فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ))^٧.

ومن غير الإضافة، قوله تعالى: ((فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ))^٨.

فالظاهر في قوله (وَأَدَاءٍ) أن يكون معطوفاً على (فاتباع)، ويجوز أن يكون مبتدأً عاملاً في (إليه)، والخبر قوله (بإحسان)، وعلى القول الأول يكون قوله

^١ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦.

^٢ سورة يونس: آية ٢٧.

^٣ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٧٢/٢، البحر المحيط: ١٤٧/٥.

^٤ سورة النور: آية ٥٨.

^٥ سورة سبأ: آية ٣٠.

^٦ سورة البقرة: آية ٢٢٦.

^٧ سورة البقرة: آية ٢٦١.

^٨ سورة البقرة: آية ١٧٨.

(ياحسان) في موضع النعت لـ (وأداء) أو متعلقاً به أو في موضع الحال من الهاء في (إليه)^١.

وقوله تعالى: ((قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ))^٢، فـ (لهم) في موضع الصفة لـ (إصلاح) أو في موضع الحال من (خير)، ويجوز أن يكون (لهم) في موضع نصب على أنه متعلق بالمبتدأ (إصلاح) والخبر (خير) وصح الابتداء بالنكرة لأنها عاملة.

وقوله عز وجل: ((قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ))^٣، فـ (فيه) في موضع المفعول فيه، أو في موضع الصفة للمبتدأ (قتال)^٤.

ومنه قوله تعالى: ((وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ))^٥.

^١ ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩٢/١.

^٢ سورة البقرة: آية ٢٢٠.

^٣ سورة البقرة: آية ٢١٧.

^٤ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٧٤/١.

^٥ سورة البقرة: آية ٢١٧.

مسوغات الابتداء بالنكرة في كتب النحو والتي لم أقف لها على شاهد قرآني:

٢٠. أن تكون مصغرة:

ومنها أن تكون مصغرة، نحو: رجلٌ جاءني، لأن التصغير وصفٌ في المعنى بالصغر، فكأنك قلت: رجل صغير جاءني، فالتصغير وصف في المعنى بالصغر، ومثله: رجيلٌ عندنا، أي: رجلٌ صغيرٌ عندنا^١، وهذا المسوغ مما لم أجده في القرآن الكريم.

٢١. أن تكون النكرة في معنى المحصور:

ومن ذلك قولنا: شيءٌ جاء بك، فالتقدير: ما جاء بك إلا شيء، فكون النكرة شيء جاء في معنى المحصور ساغ الابتداء بها، ومثله قولهم: شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ، والتقدير: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، على أحد القولين، والقول الثاني: أن التقدير: شرٌّ عظيمٌ أهرَّ ذا نابٍ، وشيء عظيم جاء بك فيكون داخلاً في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا، وهو هنا مقدرٌ^٢.

٢٢. أن تكون مبهمة:

ومن ذلك قول امرئ القيس:

مُرْسَقَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا^٣

^١ ينظر: شرح شذور الذهب: ١٧٥، وشذرات على شرح شذور الذهب: ١٤٤، وهمع الهوامع: ٣٨٢/١، والأشباه والنظائر في النحو: ٦٥/٢.

^٢ ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٣/١، وشرح ابن عقيل: ٢٢١/١.

^٣ البيت لامرئ القيس، من البحر المتقارب، ينظر: ديوانه: ١٢٨.

فقد وقعت (مرسقة) مبتدأ مع أنها نكرة والذي سوغ الابتداء بها هو الإبهام^١.

٢٣. أن يقصد بها خرق العادة:

نحو: شجرةٌ سجدتْ، وبقرةٌ تكلمتْ^٢.

٢٤. أن تكون معتمدة على لام الابتداء:

نحو: لرجل قائم^٣.

٢٥. أن تقع بعد (كم) الخبرية:

يكون المبتدأ نكرة إذا وقع بعد (كم) الخبرية، نحو قول الشاعر:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي^٤

فقوله (عممة) على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ مع كونها نكرة

لوقوعها بعد (كم) الخبرية^٥.

٢٦. أن تكون مثلاً:

إذ الأمثال لا تغير نحو: ليسَ عبدٌ بأخٍ لك^٦.

٢٧. أن تكون النكرة يراد بها الحقيقة:

نحو قول عمر: تمرٌ خيرٌ منْ جرادَةٍ، ونحو: مَسْأَلَةٌ خَيْرٌ مِنْ بَطَالَةٍ^٧.

^١ ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٢/١.

^٢ ينظر: همع الهوامع: ٣٨٢ / ١، والمطالع السعيدة: ٢٦٥.

^٣ ينظر: الأشباه والنظائر: ٦٤/٢.

^٤ البيت للفرزدق، من البحر الكامل، ينظر: ديوانه ٤١٥.

^٥ ينظر: المقرب: ٨٨-٨٩، وشرح الوافية نظم الكافية: ١٧٦-١٧٩، وشرح ابن عقيل:

٢٢٦/١-٢٢٧.

^٦ ينظر: همع الهوامع: ٣٨٢/١، يضرب مثلاً في النهي عن الثقة بالثيم.

^٧ ينظر: الأشباه والنظائر: ٦٤/٢.

٢٨. أن تكون معطوفة على معرفة :

نحو: زيدٌ ورجلٌ قائمان^١، فقد عطفت النكرة (رجل) على المعرفة (زيد) وهذا ما سوغ الابتداء بها.

٢٩. أن تكون معطوفة على وصف :

ومن ذلك قولنا: تيميُّ ورجلٌ في الدار، فقد عطفت النكرة (رجل) على (تيمي) وهو وصف لموصوف محذوف تقديره (شاب) فالمعنى: شاب تيمي ورجلٌ في الدار، فالعطف على الموصوف المحذوف سوغ الابتداء بها^٢.

٣٠. أن يعطف عليها موصوف :

من ذلك قولنا: رجلٌ وامرأةٌ صالحَةٌ في الدارِ، فقد وقعت النكرة (رجل) مبتدأً للعطف عليها بموصوف هو (امرأة) والوصف (صالحة)^٣.

^١ ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٢/١.

^٢ ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٢/١..

^٣ المصدر نفسه.

الخاتمة

يمكن إيجاز أهم نتائج وثمرات هذه الدراسة لمسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم فيما يأتي :

- (١) اختلاف منهج النحويين في تعريف الابتداء، فمنهم من نظر إلى الجانب الشكلي ووجوب جعل المبتدأ أول الكلام، وهذا هو الفريق الأول، أما أصحاب المذهب الثاني فجعلوا المبتدأ هو موضع الاهتمام بغض النظر عن موقعه.
- (٢) إن الابتداء معنئ نحوي، يدرك بالعقل لا بالحس، أما المبتدأ فهو لفظ منطوق وهو بهذا أمر لفظي يتمثل باللفظ المسموع أو المقروء.
- (٣) إن الأصل في المبتدأ أن يجيء معرفة لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، ولكونه مسند إليه ؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا فائدة فيه فعليه يجب أن يكون معلوماً معرفاً ؛ لكن قد يجيء المبتدأ نكرة وذلك في مواضع خاصة وهذه المواضع هي المسوغات التي سوغت مجيء المبتدأ نكرة بشرط حصول الفائدة.
- (٤) اختلاف النحاة في عدد هذه المسوغات، فمنهم يحمل لها، ومنهم مفصل لها، فالنحاة الذين أكثروا من هذه المواضع إنما قاموا بشرحها شرحاً مفصلاً لثلاثاً يختلط على القارئ فهمها.
- (٥) أغلب هذه المسوغات ورد ذكرها في القرآن الكريم ؛ لكن هناك بعض منها لم يرد ذكرها في القرآن الكريم ما لم أقف لها على شاهد قرآني وقد أثبتنا ذلك مسبقاً.

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي هذه راجية من الله قبولها
قبولاً حسناً راجية رضاه أولاً، ورضا العبد ثانياً، والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.

الباحثة

فهرست المظان والمصادر

بعد القرآن الكريم:

- (١) الأشباه والنظائر: للإمام الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد عبد القادر الفاضلي، ط ١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، المكتبة العصرية، صيدا / بيروت.
- (٢) الأصول في النحو: لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط ١، ١٩٧٣م، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.
- (٣) إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع هوامشه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط ٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٤، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م، مطبعة السعادة - مصر.
- (٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٦، ١٩٨٠م، دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان.
- (٦) البحر المحيط: لأبي حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ)، وبهامشه: تفسيران جليلان أحدهما: الدرر اللقيط من البحر المحيط لتلميذه: تاج الدين بن مكتوم، والآخر: النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، المملكة العربية السعودية - الرياض.

- (٧) البيان في غريب القرآن: لأبي البركات بن الانباري (ت٥٧٧هـ)،
تح: طه عبد الحميد، ومراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية
العامة للتأليف والنشر، ط١، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، الناشر: دار
الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة.
- (٨) تاج العروس من جواهر القاموس: للإمام اللغوي السيد محمد
مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، طبع على مطابع دار صادر - بيروت
ودار ليبيا للنشر والتوزيع - بنغازي، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
- (٩) التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ): تح:
علي محمد البيجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر.
- (١٠) التحفة السنوية بشرح المقدمة الاجرومية: لمحمد محي الدين عبد الحميد،
المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- (١١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، حققه
وقدم له: محمد كامل بركات، ط١، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، دار
الكتاب العربي، بيروت لبنان.
- (١٢) التعريفات: للسيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني
(ت٨١٦هـ)، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، دار إحياء التراث العربي،
بيروت - لبنان.
- (١٣) حاشية السجاعي: للعلامة الفاضل أحمد بن أحمد السجاعي
(ت١١٩٧هـ) على شرح قطر الندى وبل الصدى، الطبعة الأخيرة،
١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر.
- (١٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء
الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- (١٥) الحجة في القراءات السبع: للإمام ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، عالم الكتب - القاهرة.
- (١٦) شذرات على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لعبد المتعال الصعيدي، ط ١، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر - مصر.
- (١٧) شرح ابن عقيل: لبهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- (١٨) شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (١٩) شرح الحدود النحوية: لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الألويسي، طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل.
- (٢٠) شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين محمد بن الحسن الأسترياذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، عالم الكتب - القاهرة.
- (٢١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م، المكتبة العصري، صيد - بيروت.

- (٢٢) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: لابن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: د. هادي نهر، ط ١، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، مطبعة الجامعة، بغداد - شارع المتنبى.
- (٢٣) شرح اللُّمع: للإمام أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تح: د. فائز فارس، ط ١، ١٠٤٥هـ / ١٩٨٤م، الكويت.
- (٢٤) شرح اللُّمع: لجامع العلوم (ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد خليل مراد الحربي، ط ١، ٢٠٠٢م، دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد.
- (٢٥) شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية.
- (٢٦) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (٢٧) شرح ملحّة الإعراب: للناظم والشارح أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تح: د. فائز فارس، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، دار الأمل للنشر والتوزيع.
- (٢٨) شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. موسى بنّاي علوان العليلي، ط ١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

- (٢٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب - بيروت.
- (٣٠) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٧٠هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي - مصر.
- (٣١) الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب): لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، ط ١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق - بغداد.
- (٣٢) الكافية في النحو: للإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، عالم الكتب - القاهرة.
- (٣٣) الكتاب: لسيبويه، أبي بشر عمرو بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، الشركة الدولية للطباعة.
- (٣٤) الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية): لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تح: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط ٢، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق.

- (٣٥) لسان العرب: لابن منظور(ت٧١١هـ)، قدمه: العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، دار لسان العرب ودار الجيل، بيروت - لبنان.
- (٣٦) اللّمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، ط١، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، مطبعة العاني - بغداد.
- (٣٧) المطالع السعيدة في شرح الفريضة: لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: د. نبهان ياسين حسين، ط١، ١٩٧٧م، دار الرسالة للطباعة - بغداد.
- (٣٨) معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.
- (٣٩) معجم متن اللغة: للشيخ أحمد رضا، ط١، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م، دار مكتبة الحياة - بيروت.
- (٤٠) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م، شركة مكتبة مطبعة البابي الحلبي وأولاده - مصر.
- (٤١) المغني في النحو: للإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، ط١، ١٩٩٩م، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد.
- (٤٢) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: أ.د. صلاح عبد العزيز علي

السيد، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م، دار السلام للطباعة والتوزيع
والترجمة.

(٤٣) المقتضب في معرفة لغة العرب: لأحمد السَّقَّاف، ط ٣، ١٩٩٠م.

(٤٤) وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد.

(٤٥) النحو الوافي: لعباس حسن، ط ٤، دار المعارف - مصر.

(٤٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين عبد الرحمن

بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة
التوفيقية، مصر - القاهرة.